مريضات السرطان في قطاع غزة يواجهن خطر الموت المحقق خلال جريمة الإبادة الجماعية

مايو 2024

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المقدمة :

الحق في الصحة هو حق أساسي من حقوق الإنسان، تحميه الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويعتبر وصول المرضى إلى العلاج وتلبية احتياجاتهم الصحية ضرورة ملحة لإعمال وتوفير الحق في الصحة.

يلزم القانون الدولي الإنساني إسرائيل بواجبات القوة القائمة بالاحتلال، المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والقانون الدولي العرفي، بما في ذلك اتفاقية الهاي لعام 1907 التي كفلت الحقوق الصحية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة وفي المناطق المحتلة، ووفرت لهم حماية خاصة في حالة المرض.

لقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على مدار سنوات عمله، المعيقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي وتحول دون تمتع المدنيين الفلسطينيين بكامل حقوقهم الصحية، بما ذلك الحصار الخانق على قطاع غزة والذي تسبب في عجز المنظومة الصحية عن تقديم الخدمات للأمراض الخطيرة، بالإضافة إلى تقييد حق المرضى بالسفر لتلقي العلاج في الخارج عند عدم توفره.

ويعاني المرضى في قطاع غزة، منذ بدء العدوان العسكري الإسرائيلي في السابع من أكتوبر لعام 2023، ظروفاً صحية كارثية، إلا أن طاقم المركز وثق عنفاً مركباً تتعرض له النساء مريضات السرطان خاصةً أن نسبة إصابة النساء بالسرطان أعلى فيما يقارب 54٪ من مجموع السرطانات التي تحدث في قطاع غزة، وذلك يرجع إلى إصابتهن بأنواع من السرطان لا تصيب الرجال كسرطان الثدي والرحم والمبايض، عدا عن أن سرطان الثدي هو الأكثر شيوعاً في القطاع حيث يمثل ما نسبته 19,2٪ من إجمالي أنواع السرطان.

يسلط هذا التقرير الضوء على الإجراءات الإسرائيلية التي تحول دون تمتع مريضات السرطان بحقوقهن الصحية خلال العدوان القائم، والتي تدخل ضمن أفعال جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال بلا هوادة بحق المدنيين في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر لعام 2023. وتتمثل هذه الانتهاكات في استهداف المنظومة الصحية في القطاع وإخراج مستشفى الصداقة التركي– الفلسطيني عن الخدمة، بالإضافة إلى عرقلة سفر مريضات السرطان لتلقي العلاج في الخارج، وفرض ظروف صحية سيئة تشكل خطراً حقيقياً على صحتهن، مما يسفر عن وفاة عدداً منهن بينما يعاني بقيتهن من خطر انتشار المرض ومن ثم مواجهة الموت المحقق.

أولاً: الوضع الصحي الكارثي لمريضات السرطان خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة:

بلغ عدد حالات السرطان المبلغ عنها في قطاع غزة 2,047 حالة جديدة، أي بمعدل إصابة 94,5 حالة لكل 100,000 مواطن من السكان في قطاع غزة في العام 2022. ويعتبر سرطان الثدي هو الأكثر شيوعاً في قطاع غزة، إذ سجلت 394 حالة سرطان ثدي جديدة خلال العام 2022 وذلك بنسبة 19,2٪ من جميع الحالات المسجلة، وبمعدل حدوث 18,2 حالة لكل 100,000 من السكان.[1]

وبلغ أعداد مرضى ومريضات السرطان في قطاع غزة 10,000 حالة مسجلة، منهم 2000 مريض/ ة تحت العلاج، و 8000 مريض/ ة سرطان تحت المتابعة والفحص.[2] وتعتبر نسبة إصابة النساء بالسرطان أعلى من غيرهن فيما يقارب 54٪ من مجموع السرطانات التي تحدث في قطاع غزة، وذلك يرجع إلى إصابتهن بأنواع من السرطان لا تصيب الرجال كسرطان الثدي والرحم والمبايض. ويعتبر سرطان الثدي هو الأكثر انتشاراً بين النساء في القطاع ويليه سرطان القولون و سرطان الرئتين و سرطان الغدة الدرقية تباعاً.[3]

[1] التقرير الصحي السنوي لعام 2022، وزارة الصحة، ص64–68
https://site.moh.ps/Content/Books/qEbwa3OkFYRzxTPkZMgjNqwMUHxyrrY2NPBI5lui4Fu5kUPtNtDIva_jdAtJuL53McCo1cwhdKheWcMLNwVMRo2a7EJhCs7LE5jQkIgULmBUj.pdf

[2] مقابلة شخصية مع الدكتور أحمد الشرفا، استشاري اورام سرطانية، في مستوصف فاطمة الزهراء في مدينة رفح بتاريخ 2024/3/12.

[3] مقابلة شخصية مع الدكتور صبحي سكيك، مدير عام مستشفى الصداقة التركي - الفلسطيني للسرطان، في مدينة رفح بتاريخ 2024/3/2.

ولقد نقلت وزارة الصحة في نوفمبر 2021 خدمات علاج الأورام من المستشفيات الحكومية المختلفة في القطاع إلى مستشفى الصداقة التركي الفلسطيني بهدف توحيد الخدمات التشخيصية والعلاجية في مركز واحد متخصص ومتكامل ، لذلك أصبح هذا المستشفى هو الوحيد المخصص لعلاج مرضى السرطان بغزة بالإضافة الى دعم الصحة النفسية لهم. وقد كانت هذه المستشفى قبل الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة في السابع من أكتوبر تقدم الخدمات الصحية لمريضات السرطان في حدود ما يتوفر لديها من إمكانيات. فقد أضعف الحصار الإسرائيلي الخانق على قطاع غزة منذ 17 عاماً المنظومة الصحية فيه، وجعلها في حالة عجز عن تقديم الخدمات الضرورية لمريضات السرطان والحفاظ على حقهن في الصحة، مما يضطر وزارة الصحة لتحويل مريضات السرطان للعلاج في الخارج، فيواجهن بعدها انتهاكاً آخراً ومعاناة أشد يفرضها الاحتلال الإسرائيلي من خلال عرقلة سفرهن وتشديد المعايير المتعلقة بالحصول على تصاريح المرور عبر معبر إيرز.

1. منع الإحتلال الإسرائيلي توريد الأجهزة الطبية لعلاج مريضات السرطان:

لقد فرض الاحتلال الإسرائيلي قيوداً على توريد الأجهزة الطبية التي تحسن قدرة المرافق الصحية في قطاع غزة على تقديم الخدمات الطبية. وتمنع سلطات الاحتلال توريد قائمة من المواد" ذات الاستخدام المزدوج" والتي يزعم أنها قابلة للاستخدام العسكري، وتضم هذه القائمة الكثير من الأجهزة التي تساعد في علاج مريضات السرطان ومنها أجهزة المسح بالأشعة السينية والنظائر المشعة الطبية.[4] فبحسب منظمة الصحة العالمية، رفضت 69٪ من طلبات إدخال قطع الغيار أو المعدات بالأشعة السينية والتصوير المقطعي المحوسب خلال العام 2021.[5]

ويتوفر في مراكز الرعاية الصحية الأولية الحكومية في قطاع غزة 12 جهاز أشعة سينية عادية، مازالت تنتج أفلام الأشعة بواسطة أجهزة تحميض قديمة تضعف جودة صور الأشعة. كما يوجد 5 أجهزة تصوير للثدي (الماموغرام) فقط في المستشفيات الحكومية، إذ تقدم خدمات التصوير الطبي لحالات النساء المعرضة لخطر الإصابة بسرطان الثدي، وليس جزءاً من الفحص الروتيني. ويعتبر عدد الأجهزة المتوفرة من جهاز (الماموغرام) أقل من المعدل الطبيعي لكل مليون نسمة.[6] ويرجع ذلك إلى منع سلطات الاحتلال الاسرائيلية إدخال أجهزة تصوير واكتشاف سرطان الثدي اللازم لتشخيص الأورام عند السيدات، رغم أن سرطان الثدي يحتل المرتبة الأولى بنسبة (34,3٪) من أنواع السرطان التي تصيبهن. ومع تزايد معدلات مصابي مرضى/ ات السرطان في قطاع غزة، أصبحت هناك حاجة ضرورية إلى أجهزة العلاج الإشعاعي ومنها جهاز جاما كاميرا.[7]

ومن جانب آخر، يمنع الاحتلال الإسرائيلي إخراج عدد من الأجهزة الطبية بغرض إصلاحها، ومنها أجهزة الأشعة المقطعية وأجهزة الرنين المغناطيسي اللازمة لعلاج ومتابعة مريضات السرطان، حيث يتوافر 3 أجهزة رنين مغناطيسي في قطاع غزة وجهازين لا يعملان، ويعتبر ذلك أحد أكثر الأسباب لتحويل المرضى بالخارج.[8]

4 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الأجهزة الطبية والأدوية في قطاع غزة- نقص مزمن وتداعيات خطيرة- ، مارس 2023، ص6- 7.

5 https://pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2023/03/reprot-27-3-ar.pdf

WHO, Health Cluster"15 years of blockade and health in Gaza (July 2022)",link: https://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/15_years_of_blockade_and_health_in-gaza.pdf? ua=1

6 وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير وحدة العلاج المتخصص، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، 2019.

7 جهاز أشعة مقطعية مزود بنظام محاكاة للمريض.

8 WHO, health cluster, Gaza Strip Joint Health Sector Assessment Report. Link:https://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/Joint_Health_Sector_Assessment_Report_Gaza_Sept_2014-final.pdf

2. نقص الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة لعلاج مريضات السرطان:

يشكل العجز الحاد في أصناف الدواء خطراً حقيقياً على المرضى وخصوصاً مريضات السرطان. ومن أهمها انعدام وجود العلاج الإشعاعي والكيميائي والبيولوجي والهرموني. كما يوجد نقصاً كبيراً في أهم الأدوية اللازمة لعلاجهن ومنها : Herceptin- Glivec - Taxol - Neupogen. وتبرز الحاجة إلى ضرورة استمرار تدفق الأدوية إلى مريضات الأورام من تسبب أي نقص في برتوكول علاجهن الذي عادة ما يتضمن 3 إلى 4 أدوية في انتكاسة لحالة المريضة، وتنخفض بذلك فرصة وقف انتشار المرض، مما يشكل تهديداً واضحاً على صحة وحياة المريضة.

ويساهم عدم استمرار توفر أصناف الأدوية بالإضافة إلى عدم وجود أجهزة طبية مهمة لتشخيص الأورام في ارتفاع أعداد المرضى المحولين للعلاج في الخارج، حيث يتم تحويل 40٪ من مرضى/ ات السرطان بغرض تلقي العلاج الإشعاعي، و40٪ لتلقي العلاج الكيميائي والبيولوجي والهرموني، و20٪ لإجراء المسح الذري. إذ تضطر مريضة السرطان أن تسير في إجراءات طويلة وشاقة من أجل الحصول على تحويلة طبية ومن ثم التصريح الإسرائيلي للدخول عبر معبر بيت حانون "ايرز" لتقطع بعدها مسافات طويلة من أجل إجراء صورة أو مسح ذري، كل ذلك ما لم يعرقل الاحتلال سفرها بالرفض أو التأخير.

3. عرقلة سفر مريضات السرطان لتلقي العلاج بالخارج:

تعتمد دائرة العلاج في الخارج في وزارة الصحة الفلسطينية نظام التحويلات الطبية والتغطية المالية الكاملة لمرضى قطاع غزة أصحاب الأمراض الخطيرة الذين لا تتوفر إمكانية علاجهم في مستشفيات وزارة الصحة بغزة ومن ضمنهم مرضيات السرطان. إذ تقوم بتحويلهن لتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها مستشفيات القدس، والمستشفيات الإسرائيلية، والمستشفيات الأردنية، والمستشفيات المصرية، وفق بروتوكول توقعه وزارة الصحة الفلسطينية مع وزارات الصحة في هذه الدول.

وتخضع عملية حصول مريضات السرطان على التحويلة الطبية إلى اجراءات شاقة وطويلة، تبدأ بموافقة الطبيب المختص ثم موافقة أعضاء اللجنة الطبية في دائرة العلاج في الخارج بوزارة الصحة التي تقوم بفحص التقارير الطبية والتأكد من أن العلاج غير متوفر في مستشفيات القطاع. ثم حجز موعد في المستشفى المحولون إليها وتنتهي بتقديم طلب "تصريح" والحصول على الموافقة الإسرائيلية للسماح لهم السفر عبر معبر بيت حانون "إيريز"، ومنه إلى المستشفيات المحولون إليها. وذلك وفقاً للسياسة الإسرائيلية التي منعت سكان قطاع غزة منذ انسحابها منه عام 2005م السفر عبر المعابر التي تسيطر عليها سلطاتها تحت أي ظرف او سبب كان إلا بعد الحصول على موافقة ، ولا معايير واضحة في آلية الموافقة أو الرفض للمتقدم بالسفر.ويضع الاحتلال الإسرائيلي في هذا الإجراء الأخير عراقيل جمة.

أ. عرقلة سفر مريضات السرطان بدعوى الطلب " قيد الدراسة" أو المماطلة في الرد عليهن:

لقد كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلية تعرقل وصول مرضى ومريضات السرطان إلى المستشفيات المحولين إليها في إسرائيل والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، وذلك بالرد على طلباتهم للحصول على موافقة لمرور عبر حاجز بيت حانون " ايرز" بأنها "قيد الدراسة". يتطلب هذا الرد من مرضى السرطان البدء من جديد في الإجراءات الشاقة سابقة الذكر، الأمر الذي يزيد معاناتهن ويحرم عدد كبير منهن من حقهن في العلاج بوقت مناسب.[9]

وقد كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلية تتعمد تأخير الرد على طلبات المرضى للحصول على تصاريح عبور حاجز "ايرز"، حيث لا يتم الرد بالموافقة قبل الموعد المحدد لدخول المستشفى. الأمر الذي يكبد مرضى ومريضات السرطان معاناة إضافية للسير بالإجراءات الطويلة والمتعبة من جديد.[10]

ب.حرمان مريضات السرطان من السفر للعلاج بدعوى وجود قريب "مخالف" للقوانين الإسرائيلية أو استدعائهن لإجراء مقابلات أمنية:

لقد عاقبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال سنوات الحصار العشرات من مريضات السرطان و اللواتي يحتجن للعلاج في الخارج، بحرمانهن من السفر وذلك لأسباب تخص أقاربهن، ومن ضمن الأسباب التي كانت تتذرع بها سلطات الاحتلال وجود أحد الأقارب ينتمي إلى احدى تنظيمات المقاومة، وإقامة أحد أفراد العائلة بشكل غير قانوني في إسرائيل أو الضفة الغربية.[11]

ويضاف إلى ذلك، أن سلطات الاحتلال كانت تطلب من بعض مريضات السرطان مقابلة المخابرات الإسرائيلية على حاجز بيت حانون "ايرز"، وذلك بهدف النظر في إمكانية السماح لهن بالمرور. ويتعرضن خلال المقابلة للاستجواب والتحقيق، ومن ثم تقرر سلطات الاحتلال بالسماح أو الرفض لطلبهن للعبور إلى مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية أو المستشفيات الأردنية أو الإسرائيلية.[12]

ج.تقييد سفر مرافقي مريضات السرطان المحولين للعلاج في الخارج:

لقد منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي العشرات من مريضات السرطان من وجود مرافق لهن خلال رحلة العلاج المنهكة في الخارج، متجاهلة بذلك حاجتهن الماسة إلى اصطحاب مرافق. إذ ترفض السلطات طلب تصريح المرافق أو تتعمد التأخير بالرد عليه، وفي بعض الحالات لا ترد على الطلب، مما يضطر مريضات السرطان للسفر وحدهن دون مرافق أو يجبرن لتغيير المرافق و بدء إجراءات جديدة يصاحبها تأخير في تلقي العلاج الأمر الذي يهدد صحتهن.[13]

[9] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، طلب العلاج تحت الدراسة، أكتوبر 2022، ص15
https://pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2022/10/Medical-Treatment-Requests-Under-Study-ar.pdf

[10] المرجع السابق، ص18.

[11] المرجع السابق، ص17.

د.مساومة بعض مريضات السرطان ومرافقيهم على التصاريح:

انتهجت المخابرات الإسرائيلية المتواجدة على حاجز بيت حانون "ايرز" سياسة ابتزاز ومساومة بعض مريضات السرطان بين الموت مرضاً أو التعاون معها وتزويدها بمعلومات أمنية مقابل للعلاج والبقاء على قيد الحياة. كما كانت تشترط سلطات الاحتلال على بعض مرافقي المريضات حضورهم لمقابلة المخابرات على معبر بيت حانون" ايرز"، ويتعرض بعضهم للاعتقال. مما يدفع مريضات السرطان لتقديم طلب جديد بمرافق آخر.[14]

في التاسع من أكتوبر لعام 2023 وبعد بدء العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، الحصار رسمياً على القطاع، وهو إعلان يوحي أن سكان غزة لم يكونوا تحت الحصار، إلا أنه بعد هذا الإعلان أغلقت جميع المعابر التي تقع سيطرة الاحتلال بشكل كامل مما فاقم الأزمة الإنسانية للمرضى في قطاع غزة بشكل لامثيل له كان من ضمنهم مريضات السرطان محل هذه الدراسة.

ثانياً: الانتهاكات الإسرائيلية التي ضاعفت معاناة مريضات السرطان وتحول دون تمتعهن بحقوقهن الصحية خلال العدوان العسكري المستمر منذ السابع من أكتوبر:

تعرض قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر لعام 2023 المدنيين في قطاع غزة لمختلف أشكال العقاب الجماعي. ويعتبر حرمان مريضات السرطان من تلقي العلاج المناسب خلال العدوان القائم أحد أفعال جريمة الإبادة الجماعية التي يستمر الاحتلال بارتكابها دون أدنى معايير الإنسانية. إذ استهدف المنظومة الصحية في القطاع وأخرج مستشفى الصداقة التركي– الفلسطيني عن الخدمة، بالإضافة إلى عرقلته لسفر مريضات السرطان من أجل تقلي العلاج في الخارج، وفرضه ظروف صحية سيئة عليهن، مما يؤدي إلى وفاة عدداً منهن بينما يعاني بقيتهن من خطر انتشار المرض ومن ثم مواجهة الموت المحقق.

1. انهيار مستوى الخدمات الطبية المقدمة لمريضات السرطان خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة.

تستمر قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر لعام 2023 في مداهمة المستشفيات وتدمير المنظومة الصحية في قطاع غزة بشكلٍ ممنهج، وعلى إثره توقف 33 مستشفى عن العمل من أصل 35 وإخراج 55 مركزاً صحياً عن الخدمة واستهداف 160 مؤسسة صحية،[15] وكان من بينهم خروج المستشفى الوحيد المخصص لمرضى السرطان، مستشفى الصداقة التركي–الفلسطيني عن العمل، مما ضاعف الوضع سوءاً وجعل مريضات السرطان في خطر متزايد لمواجهة الموت.

و قد أصر طاقم المستشفى على تقديم الخدمات إلى آخر لحظة، إلا أنه في صباح يوم 1/ نوفمبر استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المستشفى للمرة الثانية وتحديداً الطابق الثالث من مبنى التنويم، وانقطعت الكهرباء، مع عدم وجود مياه، أو بنية تحتية مما جعل متابعة المرضى في منتهى الصعوبة والخطر.[16]

12 المرجع السابق، ص19.

13 المرجع السابق

14 المرجع السابق

15 مكتب الإعلام الحكومي في غزة، أحدث الإحصائيات الهامة حول الحرب الإبادة الجماعية، 24مايو 2024.

16 مقابلة شخصية مع الدكتور صبحي سكيك، مدير عام مستشفى الصداقة التركي - الفلسطيني للسرطان، في مدينة رفح بتاريخ 2024/3/2.

انتقل بعدها الطاقم العامل جزئياً إلى مستشفى شهداء الاقصى في دير البلح والجزء الآخر إلى مستشفى دار السلام في خانيونس. وبعد ذلك انتقل مرة أخرى إلى مجمع ناصر الطبي في خانيونس، وعند اجتياح الجيش الإسرائيلي لهذه المدينة براً انتقل إلى مستشفى أبو يوسف النجار في رفح. وحالياً يتابع طاقم المستشفى مريضات السرطان في مستوصف فاطمة الزهراء بحي الجنينة في رفح، حيث يتم استقبالهن وصرف الأدوية والاهتمام بشؤونهن قدر الإمكان. إن توقُف العمل في مستشفى الصداقة كارثة لحقت بمريضات السرطان، فقد انقطعن عن الأدوية الكيماوية والهرمونية، ولا يتم عمل متابعات دورية لهن، وهذا أمر غاية في الخطورة على حياتهن.[17]

وحسب التقديرات هناك ما يقارب 1000 حالة مريض/ ة سرطان منذ بداية الحرب التي تدخل في شهرها السادس لم يتم اكتشافها أو تشخيصها، وذلك لعدم توفر الإمكانيات أو القدرة على التشخيص.[18] إضافةً إلى أن هناك شُح غير مسبوق في العلاجات والأدوية المتوفرة لمريضات السرطان، لاسيما مسكنات الآلام التي انعدم وجودها خلال شهري يناير وفبراير من هذا العام.[19]

أما بخصوص الطاقم الطبي، فمن المفترض أن يكون هناك خمسون طبيباً للأورام في قطاع غزة، ولكن المتواجد حالياً عشرة أطباء فقط، خمسة منهم على رأس عملهم، وقد استشهد اثنين من استشاري الأورام المتخصصين في التشخيص والأنسجة، مما يشكل عبء كبير على مجال تشخيص الأورام.[20]

فيما يلي إفادة ميرفت موسى حسن، مريضة سرطان ثدي، 45 عام، سكان خانيونس، نازحة الى دير البلح – وسط قطاع غزة :[21]

"بدأت معاناتي مع المرض منذ عشر سنوات، وحسب برنامجي العلاجي يتوجب أن أجري صورة أشعة مقطعية لمنطقة الصدر والرحم كل ستة أشهر، وأن أتلقى علاج للمعدة؛ فقد أصابني مضاعفات إثر المرض ومنها الارتجاع المعوي المريئي وانتفاخ وخمول في الغدة الدرقية. وخلال هذه الحرب لم أستطع متابعة مرضي في مستشفى الصداقة التركي بعد تدميره من جيش الاحتلال، وهو المستشفى الوحيد للأورام في غزة. بالإضافة إلى ذلك لا تتوافر الأدوية التي أتلقاها، إذ أنني أتناول علاج للغدة الدرقية يسمى "ثايروكسين" شهرياً ولمدى الحياة وحقنة للعظام كل ستة أشهر الأمر الذي أدى إلى تدهور حالتي الصحية وتفاقم مرضي.

[17] مقابلة مع الدكتور محمد أبو ندى، المدير الطبي لمستشفى الصداقة التركي – الفلسطيني، رفح، بتاريخ 2/3/2024.

[18] تكتشف سنوياً 2000 حالة سرطان، وبمرور ست شهور على بدء العدوان قدرت ما يقارب 1000 حالة لم تكتشف

[19] مقابلة مع الدكتور أحمد الشرفا، استشاري اورام سرطانية، في مستوصف فاطمة الزهراء - رفح بتاريخ 12/3/2024.

[20] مقابلة شخصية مع الدكتور أحمد الشرفا، استشاري اورام سرطانية، في مستوصف فاطمة الزهراء - رفح بتاريخ 12/3/2024.

[21] تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 25 فبراير 2024، في دير البلح.

فقد أصبح لدي ضعف عام بالجسم، وتعب مستمر لا أستطيع النوم بسببه، كما تكون سائل في يدي التي تم استئصال الثدي من جهتها، وأصبحت لا أقوى على استعمالها وهذا أضعف يدي الأخرى لأن كل الحمل عليها. وكنت أتناول أيضاً مسكنات كالترامادول وزنيار وحالياً غير متوفر أي منهما. ومن جانب آخر، تتطلب حالتي الصحية علاجاً طبيعياً ولكن نظراً لعدم وجود مستشفيات لا أستطيع تلقي هذه الخدمة. جميع هذه المعاناة تضاعف خوفي وقلقي من انتشار السرطان وما سيصاحبه من ألم قد أصاب به".

ينتهك الاحتلال الإسرائيلي القانون الدولي بشكل صارخ، إذ تتمتع المستشفيات المدنية التي يتم إنشاؤها لتقديم الرعاية الطبية للمرضى بحماية واحترام في كافة الأوقات، ولا يجوز أن تكون هدفاً للهجمات العسكرية بأي حال من الأحوال[22]، وفي حال الاستيلاء عليها يجب أن يكون ذلك بصورة مؤقتة شريطة أن تتخذ قوة الاحتلال التدابير المناسبة لرعاية المرضى الذين يعالجون فيها.[23] كما يجب على دولة الاحتلال وبمعاونة السلطات المحلية صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات.[24]

ومن جانب آخر، يحظر القانون الدولي الإنساني وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 تدمير أو مصادرة المواد الطبية والتي تتضمن كافة المعدات والإمدادات الضرورية لعمل الوحدات الطبية.[25] كما يلزم قوة الاحتلال ببذل أقصى ما تسمح به وسائلها لتزويد السكان المدنيين بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، وأن تكفل حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية،[26] عدا عن عدم منعها أي نشاط يتضمن توفير الأدوية والمواد الطبية.[27]

2. منع الاحتلال الإسرائيلي سفر مريضات السرطان المحولين للعلاج خارج قطاع غزة:

منذ بدء الهجمات العسكرية غير المسبوقة على قطاع غزة في السابع من أكتوبر، أغلقت السلطات الإسرائيلية حاجز (بيت حانون/ إيرز) أمام خروج الفلسطينيين بمن فيهم المرضى في قطاع غزة. وذلك بعد أن كانت بعض مريضات السرطان تتلقى الرعاية الصحية في مستشفيات الضفة الغربية وإسرائيل والأردن ممن لا يتوفر لهن العلاج في مستشفى الصداقة التركي – الفلسطيني. لقد توقف ذلك بالمطلق في أعقاب شن العدوان الهمجي على القطاع، إذ فرضت إسرائيل حصاراً أكبر وأضيق وأكثر شمولاً، مما تسبب في حرمان مئات المريضات الذين يعانون من السرطان ولا تحتمل أوضاعهن الصحية أي تأخير في السفر لتلقي العلاج في الخارج، أو استكمال البروتوكولات العلاجية التي بدأنها في فترات سابقة.

[22] نص المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949: " لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات".

[23] نص المادة 57 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949: "لا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على المستشفيات المدنية إلا بصفة مؤقتة وفي حالات الضرورة العاجلة للعناية بالجرحى والمرضى والعسكريين، وشريطة أن تتخذ التدابير المناسبة وفي الوقت الملائم لرعاية وعلاج الأشخاص الذين يعالجون فيها وتدبير احتياجات السكان المدنيين".

[24] نص المادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949: " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، وبمعاونة السلطات الوطنية والمحلية، على صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة، وذلك بوجه خاص عن طريق اعتماد وتطبيق التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة. ويسمح لجميع أفراد الخدمات الطبية بكل فئاتهم بأداء مهامهم".

[25] نص المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949: " لا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة إلا لحاجة قوات الاحتلال وأفراد الإدارة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين. ومع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية الأخرى، تتخذ دولة الاحتلال الإجراءات التي تكفل سداد قيمة عادلة عن كل ما تستولي عليه".

وبعد فترة من بدء العدوان أعلنت بعض الدول استعدادها لاستقبال مرضى السرطان للعلاج داخل مستشفياتها ومنهم تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، ولكن لا يزال المئات من مريضات السرطان ممن يحتجن تدخلاً علاجياً عاجلاً خارج غزة يواجهون الموت البطيء. إذ لاتزال الأعداد التي تغادر عبر معبر رفح محدودة للغاية قياساً إلى الواقع الطبي المنهار والحاجة الماسة لذلك. وهذه الأعداد تقتصر على الموجودين في جنوب قطاع غزة أو من نزحوا قسراً في وقت سابق إلى الجنوب، أما منهن في شمال غزة ولا يرغبن أو يستطعن النزوح فلا يدرج أسماءهن في قائمة انتظار السفر لتلقي العلاج. إذ لا يوجد في الشمال طواقم طبية متخصصة لمتابعتهن فيما ينعدم الطريق الآمن لمعبر رفح في حال صدر اسمهن ضمن كشوفات السفر.

ويرجع قلة عدد مريضات السرطان اللواتي غادرن قطاع غزة للعلاج إلى الآلية المعقدة والبطيئة التي تمر بها عملية الموافقة على سفرهن. فبدايةً يقوم الطبيب المختص أو المستشفى بترشيح المريضات اللواتي يحتجن الرعاية الطبية الأكثر إلحاحًا إلى وزارة الصحة، ومن ثم تُرسل هذه الأسماء إلى السلطات المصرية التي بدورها تجري فحصًا أمنيًا. وبمجرد موافقتها على القائمة، تباشر السلطات الإسرائيلية بفحصها، وعند موافقتها على القائمة النهائية، تُشارك هذه الأسماء مع الدول التي استعدت لاستقبال مرضى السرطان، وبعدها تنشر قوائم بأسماء المسموح لهن عبر الإنترنت. إن هذه الآلية تكشف عن أن السماح لمريضات السرطان بالمغادرة في نهاية المطاف أمر متروك لتقدير سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

ويكشف توثيق المركز لحركة المعابر قبل العدوان أن ما يقارب ١١٠ مريضاً يحالون يومياً للعلاج خارج غزة.[28] بينما تُظهر الإحصائيات الرسمية أن هناك 870 مريض/ ة بصورة عامة غادروا القطاع خلال العدوان القائم لتلقي العلاج من أصل 3500 تحويلة طبية حررت لآخر شهر فبراير/ 2024. فيما لم تتجاوز نسبة سفر مرضى السرطان منهم أكثر من 550 مريض/ ة.[29] وأفاد الدكتور أحمد الشرفا، استشاري أورام سرطانية، لباحث المركز: " أن معظم الحالات المحولة للعلاج بالخارج هم من النساء مريضات سرطان الثدي، ولا يقل عددهن عن 1500 مريضة سرطان من المجموع الكلي للحالات المحولة".[30]

تكشف هذه المقارنة تراجعاً شديداً بين نسبة مريضات السرطان اللواتي تمكّن من السفر لتلقي العلاج خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي القائم، ونسبة مريضات السرطان اللواتي كُن يسافرن يومياً للعلاج بالخارج قبل هذا العدوان المستمر. كما تظهر المقارنة بين نسبة التحويلات المحررة وعدد من استطعن مغادرة القطاع لتلقي العلاج وجود تهديداً حقيقياً لصحة وحياة الكثير من مريضات السرطان اللواتي يتنظرن السفر وتتطلب حالاتهن الصحية التدخل العاجل من أجل استكمال بروتوكولاتهم العلاجية.

[26] نص المادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949: " على كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة أن يكفل حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصراً إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصماً. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس" ونص المادة 55 من نفس الإتفاقية :" من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية".

[27] المرجع السابق.

[28] مقابلة مع المحامي محمد بسيسو، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

[29] مقابلة شخصية مع الدكتور صبحي سكيك.

[30] مقابلة شخصية مع الدكتور أحمد الشرفا.

فيما يلي إفادة عبير سعدو حسن عبدالسلام
54 عاماً، سكان تل الهوا، مريضة سرطان عظام :[31]

"إنني مريضة سرطان ثدي، شفيت منه لمدة 5 أعوام، وعاد إلى جسدي في العظام مع نهاية عام 2021. وبدأت بعدها بتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية شهرياً. لقد كنت قلقة بشدة على صحتي بعد إغلاق معبر إيرز وعدم تمكني للسفر لتلقي العلاج بسبب الحرب، إذ بدأ جسدي يستجيب للعلاج الجديد وطالما أنه توقف سيؤثر كثيراً على صحتي ويدهورها، وأعلم أن ذلك سيساعد على انتشار الخلايا السرطانية في أماكن جديدة من جسدي.

محامية المركز آية الوكيل أثناء أخذ إفادة من السيدة عبير عبد السلام

ومن ناحية أخرى، لم أكن قادرة على الحصول على المسكنات لخطورة الطريق إلى مستشفى الصداقة التركي أولاً ثم بسبب تدميره فيما بعد، كما لم أكن أستطيع التواصل مع طبيبي المختص لانقطاع شبكة الاتصال نهائياً في شمال غزة, فيما أخشى كثيراً من مرور الحاجز إلى الجنوب، فقد كنت أسمع قصصاً مخيفة عن الاعتقال والقصف والقنص, وتوفت أحد صديقاتي من شدة الخوف أثناء مرورها الحاجز الذي كانوا يسمونه بالآمن وهو ليس كذلك بالمطلق. بدأت الهدنة بتاريخ 2023/11/24 وأُصلحت شبكة الاتصالات فاستطعت التواصل مع طبيبي المختص وأخبرني بوجوب التوجه إلى الجنوب وإلا لن يستطيع تقديم الخدمة إليّ. اضطررت للنزوح أنا وابنتي المرافقة لي بالسفر إلى الجنوب وترك عائلتي خلفي, كنا نظن أنها أيام وستمدد الهدنة وتنتهي الحرب. لو لم تكن هدنة لما قطعت الحاجز للأسباب التي ذكرتها.

وعند وصولي إلى خان يونس حرر لي طبيبي تحويلة طبية إلى الخارج وبدأت انتظر يومياً صدور اسمي في الكشوفات. خلال هذه الفترة، ظهر ألم شديد جداً في مواضع جديدة لدي ولم أكن أشعر بها في السابق أثناء تلقي العلاج. كذلك كنت أعاني من افتقاري للأكل الصحي الذي كنت أتناوله للمحافظة على صحتي وزيادة مناعتي بسبب عدم توفره في الأسواق حتى الخضار والفواكه انعدم وجودها. وفي نفس الوقت كنت أعاني من انسداد الشهية بسبب الخوف الشديد والمتواصل على أبنائي وأفراد عائلتي خصوصاً بعد ابتعادي عنهم، كما أصابني بسبب ذلك مضاعفات في آلامي الجسدية والنفسية وظهرت آلام قاسية جداً وشعرت أثناءها أن حالتي قد تدهورت وتفاقم خوفي. لقد كنت أعتقد أن صدور اسمي في الكشوف سيستغرق أسبوع أو أسبوعين, ولكن للأسف مر شهرين وأنا أنتظر وخمسة شهور على عدم تلقي العلاج المناسب".

[31] تلقي طاقم المركز هذه الإفادة بتاريخ 2024/2/1، في تل السلطان، في محافظة رفح.

يعتبر عرقلة سفر مريضات السرطان لتلقي العلاج وتعريضهن للموت المحقق، أحد أفعال العقاب الجماعي الذي تنتهجه قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر لعام 2023. منتهكة بذلك المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على: " لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب".

3. فرض ظروف صحية سيئة تشكل خطراً حقيقاً على صحة مريضات السرطان:

تختبر مريضات السرطان في قطاع غزة معاناة مضاعفة عن غيرهن من النساء نظراً لخصوصية أوضاعهن الصحية، حيث يزداد وضعهن الصحي سوءاً يوماً بعد يوم، لاسيما مع تعرضهن لكميات كبيرة من المتفجرات، وغاز الفوسفور الأبيض المحرم دولياً، بالإضافة إلى فرض النزوح عليهن والسير على الأقدام لكيلومترات عدة تحت تهديد الدبابات والأسلحة والقصف العنيف، كل ذلك يفاقم أوجاعهن ويزيد من خطر انتشار المرض.

وأفادت أيضاً عبير سعدو حسن عبدالسلام، فيما يتعلق بمعاناتها من الهجمات العسكرية، لباحث المركز :[32]

"بدأت الحرب في 7 أكتوبر و بتاريخ 18 أكتوبر قصف منزلنا علينا ضمن حزام ناري مفاجئ ودون سابق إنذار، هربت أنا وأولادي إلا أن الصواريخ بقيت تلاحقنا طيلة الطريق. والحمد للّه لقد نجونا جميعاً, إلا أن عضلة قلبي ضعفت كثيراً بعدها إثر الجري والخوف الشديدين. ثم نزحت إلى محيط مستشفى الشفاء وخلال فترة نزوحي كانت الأحزمة النارية شديدة وشبه يومية، كنت ارتعب خوفاً وفي يوم لا أذكر تاريخه ألقى الجيش الإسرائيلي علينا غاز الفوسفور بشكل مكثف ومن بعدها بقيت أشعر باختناق وزيادة نبضات القلب، كما أشعر بالإرهاق والإعياء الشديدين وعدم قدرتي على ممارسة الأعمال اليومية التي كنت أقوم بها قبل بدء الحرب".

[32] تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 2024/2/1، في تل السلطان، محافظة رفح.

ولا تقتصر معاناتهن من الهجمات العسكرية فقط، بل تمتد إلى ظروف مراكز الإيواء التي لا تتوفر فيها أدنى مقومات الصحة والعزل لمرضى السرطان، إذ تعتبر التجمعات المكتظة بمئات آلاف النازحين/ ات معظمهم من الأطفال والنساء بيئة خصبة لإنتشار الأمراض المعدية بسبب غياب معايير النظافة والتعقيم، بدءاً من انعدام المياه النظيفة، وصولاً إلى أزمة إستخدام المراحيض، فضلاً عن تراكم النفايات وتجمع مياه الصرف الصحي العامة داخلها، والتعرض المستمر لدخان الحطب نظراً لعدم توفر غاز الطهي، كل هذه العوامل تؤدي إلى تفشي الأوبئة المختلفة والتي تصيب بالدرجة الأولى مرضى السرطان نظراً لضعف المناعة الحاد.

ومن ناحية أخرى، يشكل الارتفاع الحاد في معدلات سوء التغذية في قطاع غزة تهديدات خطيرة لصحة مريضات السرطان، فمع دخول الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة شهره السادس، أصبحت المواد الغذائية شحيحة للغاية، وانعدم الطعام الصحي المتاح لهن وكذلك المياه النظيفة الصالحة للشرب. مما يعرضهن لخطر المضاعفات الصحية والموت.

فيما يلي إفادة المريضة أنوار عمر شمس عبدو، 54 عامًا، سكان دوار المينا غرب غزة، نازحة حالياً في رفح، مريضة سرطان ثدي، فيما يتعلق بسوء التغذية:

"كان وزني 100 كجم ولكن مع المرض وقلة التغذية وصل وزني ل 70 كجم، وبقيت طريحة الفراش لا أقدر على التحرك، وعندما أريد التحرك يجب على أحد الموجودين مساعدتي على النهوض والتحرك، وأشعر بالهزال والدوار بشكل مستمر، وبقيت في منزل أختي 27 يومًا، وكنا نأكل الأرز فقط إن توفر بكميات قليلة جدا وتكون وجبة واحدة طوال اليوم وأشتري مياه الشرب الزجاجة لتر ونصف ب 10 شيكل و15 شيكل، وكنت أشرب أقل من لتر في اليوم على عكس ما هو مفترض وانقطع العلاج بشكل تام من عندي بنهاية شهر نوفمبر 2023، مما فاقم معاناتي وزاد الألم في صدري ويداي وامتد الألم لجميع مناطق جسدي وأصبحت هزيلة جدا لا أقدر على الحركة".

"محامية المركز إسلام أحمد أثناء تلقيها إفادة من السيدة أنوار عبدو"

فيما يلي إفادة المريضة فريال محمد عبد القادر شقفة 61 عام، أرملة، سكان منطقة زلاطة الحدودية، مريضة سرطان ثدي :[33]

"أنا مريضة سرطان ثدي، وقمت بإستئصال الثدي الأيسر، وكنت أعاني من انتشار السرطان في العظم في منطقة الفخد وبسبب الحرب وعدم توفر العلاج أعاني ضعف معاناتي السابقة، يدي الآن مخدرة ولا أستطيع تحريكها وأصبحت اعاني من صعوبة في الحركة واشعر بأن المرض قد سرى في جسدي وفي كلتا قدماي، أصبحت عاجزة عن تأدية معظم اعمالي، واتعرض بين الحين والأخر لنوبات اغماء. وهناك علاج غير الكيماوي اتلقاه وهو عبارة عن حُقن في الوريد وادوية للتخفيف من آثار المرض، ولكن عيادة الوكالة التي اتلقى علاجي فيها لا يوجد لديها الحقنة التي يجب ان اتلقاها بالوريد، والمتوفر حالياً بخاخات وحبوب فاضطر لشراء حُقنة الوريد من الصيدليات، وبسبب انعدام النظافة ودخان الطبخ والنار التي يشعلها النازحون لتسخين المياه، والطبخ، والخبز في محيط المدرسة يتسبب في اختناقي، وأصاب بحالات تشنج وعلى هذا الحال يلزمني اخذ ابرة الوريد يوما بعد يوم (من اليوم الذي يتم اشعال النار فيه يجب عليا اخذ الابرة). عدا عن رائحة المجاري، والمياه الغير متوفرة للاستحمام، او التنظيف، والمياه الغير صالحة للشرب. مرضي يتطلب اكل خاص ومياه نقية للشرب لكن للأسف لا يتوفر غير المعلبات والمياه المتوفرة للشرب سيئة وتزيد من تفاقم وضعي الصحي".

"محامية المركز إسلام أحمد أثناء تلقيها إفادة من السيدة فريال شقفة"

[33] تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 2024/2/15، في مدرسة رفح الابتدائية (أ)، محافظة رفح.

فيما يلي إفادة المريضة بهية حمدان ابراهيم دلول، 54 عاماً، مريضة سرطان ثدي، سكان غزة – تل الهوا :[34]

"اشتد القصف في منطقة تل الهوا بصورة مهولة، مما دفعني أنا وأولادي للنزوح إلى جنوب القطاع بتاريخ 15–10–2023. اضطررنا للعيش في خيمة داخل مدرسة تقع في دير البلح. وبجانب معاناتي من نقص العلاج الذي يمنع الاحتلال الإسرائيلي دخوله، أعاني من نقص الغذاء الصحي إذ نعتمد في أكلنا على المعلبات، فلا يوجد خضار وفواكه في الأسواق. بالإضافة إلى انعدام نظافة المدرسة ونظافة مياه الشرب، كما اضطر للطهي على الحطب والتعرض لدخان النار. هذه الظروف التي أعيشها تجعلني في حالة تعب وهزال شديدين، كما تزيد قلقي من انتشار المرض في جسدي وإصابتي بالأوبئة المنتشرة داخل المدرسة".

تشكل هذه الظروف الصحية الخطيرة التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي تهديداً ماساً بسلامة وحياة مريضات السرطان، وبالتالي انتهاكاً صريحاً لالتزامات قوة الاحتلال الدولية التي توجب عليها جعل المرضى في موضع حماية واحترام خاصين،[35] بالإضافة إلى ضرورة نقلهم من المناطق الخطرة والمحاصرة.[36]

ثالثاً: تداعيات الانتهاكات الإسرائيلية على مريضات السرطان خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي:

تواجه مريضات السرطان خطر الموت بشكل مستمر جراء انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي الصارخة لحقهن في الحياة، وحقهن في تلقي العلاج؛ فقد أسفرت هذه الإجراءات المجحفة لوفاة بعض مريضات السرطان، فيما جعلت البقية يواجهن خطر الموت بسبب تدهور وضعهن الصحي.

1. وفاة مريضات السرطان بسبب توقف العلاج خلال العدوان الإسرائيلي القائم:

تسببت الانتهاكات الإسرائيلية التي طالت مريضات السرطان بوفاة العديد منهن جراء الانتظار الطويل للحصول على العلاج في ظل شبه انعدام للمنظومة الصحية الداعمة لهن في قطاع غزة.

34 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 2024/3/8، في مدرسة عبد الكريم العكلوك، محافظة دير البلح.

35 نص المادة 16 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949: "يكون الجرحى والمرضى وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين".

36 نص المادة 17 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949: "يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق".

*وفاة المريضة أمال يوسف اسماعيل أيوب، 67 عام، سكان مخيم الشاطئ - غزة، مريضة سرطان كبد وقولون، بسبب إنعدام الرعاية الصحية وعدم توفر العلاج وحرمانها من السفر للعلاج خارج قطاع غزة.

أفادت المواطنة، دينا زهير عامر حجي،35 عام
من سكان مخيم الشاطئ - غزة لباحث المركز
بما يلي :[37]

"في شهر سبتمبر 2024 أي قبل شهر من الحرب بدأت والدتي آمال يوسف اسماعيل أيوب، 67 عاما، سكان مخيم الشاطئ غرب غزة، تشعر بالتعب والإرهاق، وحدوث نزيف، وهبوط في الدم إلى 6 درجات، وعندما اشتدت الأعراض عليها، توجهت إلى دكتور باطنة وعندما فصحها، طلب فحوصات إضافية، وأظهرت نتائج التحاليل بأنها مصابة بورم في القولون والكبد، ثم توجهت إلى مستشفى الشفاء، ومكثت في المستشفى 3 مرات كل مرة أسبوع خلال شهر سبتمبر. وتبعاً لحالتها وملفها الصحي قالوا إنه يجب أن يتابعها لجنة من الأطباء لمتابعة حالتها الصحية، وحولتها مستشفى الشفاء إلى مستشفى الصداقة التركي – الفلسطيني. كان أول موعد لها في المستشفى التركي يوم الاثنين 9 أكتوبر 2023 ولم تبدأ بالعلاج نظراً لحدوث الحرب قبل يومين من موعدها العلاجي الأول بالمستشفى يوم السبت في 7 اكتوبر 2023. ذهبنا خلال الحرب إلى مستشفى الشفاء وقالو لنا يجب أن تذهب إلى جنوب غزة لعدم توفر العلاج هنا، ثم بدأت والدتي تشعر بالإعياء والتعب الشديد، وأصبحت لا تقوى على الحركة والجلوس، فقررنا أنا واختي بتاريخ 9 نوفمبر النزوح معها إلى دير البلح وسط قطاع غزة، لنبحث على أطباء كي تتلقى علاج

ذهبنا مع والدتي إلى مستشفى دار السلام بخانيونس، فقد بدأ الألم بدأ يزداد واصبحت لا تستطيع النوم من ألم ظهرها ولا تستطيع الجلوس، وكانت تقول باستمرار وهي تصف ألمها "كأن أحداً ما يُمسك ب "عصا" ويضرب في كل أنجاء جسدي. قالوا لنا في المستشفى إن الورم غالباً انتشر ووصل إلى الرئتين وانتشر في أماكن أخرى، واصبح عندها ضيق في التنفس، ويلزمها تحاليل والتحاليل الآن غير متوفرة الآن نظراً لأن مستشفى دار السلام كانت تعمل بشكل إداري فقط ولم تكن مجهزة بأجهزة طبية أو علاجا ، وكتبوا لها مسكنات لتأخذ ٤ حبات من كل مسكن لتستطيع ان تتعايش ولا تشعر بالألم. وكانت عملية الحصول على المسكنات وشرائها صعبة للغاية بسبب قلتها وغلائها.

وقمنا بعمل تحويلة مرضية لها للعلاج بالخارج بمستشفى دار السلام، وبصعوبة بالغة جداً استطعت الحصول عليها لوالدتي وكانت التحويلة للعلاج في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأشار الأطباء عليها بأنها عاجلة جداً لأنها تحتاج إلى عملية جراحية عاجلة في القولون.

37 تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 2024/3/13، في منطقة الحكر، دير البلح.

انتظرت والدتي طويلاً لإدراج اسمها في كشوفات السفر للعلاج في دولة الإمارات. ووجهت مناشدة على تلفزيون العالم، ومناشدة على الواتساب، والفيسبوك، وتواصلت مع الأصدقاء والمعارف بالخارج في الإمارات للذهاب إلى المستشفى وتسريع الإجراءات ولم يجد أي منهم نفعاً. وعندما أقوم بمراجعة المستشفى يقولون لي الأمر ليس بيدنا إنما هي إجراءات لدى السلطات الإسرائيلية.

بقيت والدتي تنتظر وهي على هذا الحال إلى أن تم اجتياح خانيونس ولم نعد نستطيع الذهاب إلى مستشفى دار السلام بعد الاستهداف للمستشفيات. توجهنا إلى مستشفى شهداء الاقصى ووجدنا بعض الأطباء الذين كانوا يعملون في المستشفى التركي للأورام، وتوفرت بعض الأدوية في المستشفى وصرفوا لنا الادوية مجاناً بناء على ملفها الصحي. وبدأت حالة والدتي الصحية تتفاقم يوما عن يوم، وتزيد الأعراض الظاهرة عليها، وكل يوم يظهر لديها عرض مختلف كالاستفراغ والحرارة. وأصبح الألم لديها غير محتمل، تصرخ طوال اليوم من ألم صدرها وظهرها وعندما نسأل الأطباء يقولون سوف تبقى على هذا الحال إلى أن يتوفاها اللَّه.

لا أستطيع أن أصف مدى صعوبة تعبها وما كان يحصل مع والدتي من مضاعفات بسبب المرض وأثناء انتظار العلاج والسفر للعلاج بالخارج. بتاريخ 2024/1/21 أخذناها إلى مستشفى شهداء الأقصى ودخلت في غيبوبة لمدة ثلاثة أيام، وقالوا لنا هذه حالة نزاع. وتوفت والدتي بتاريخ 2024/1/24 بسبب إعاقة سفرها للعلاج مع عدم توفر الأدوية، ولا مستشفيات لمرضى السرطان، كان من المفترض ان تغادر والدتي قطاع غزة للعلاج بالخارج وبسبب البطء الشديد في إجراءات التحويلة المرضية وعرقلة الاحتلال الإسرائيلي لسفر المرضى لم تستطيع والدتي أن تسافر لتلقي العلاج حتى توفاها اللَّه".

2. مواجهة خطر الموت بسبب تدهور الوضع الصحي لمريضات السرطان:

إن إجراءات قوات الاحتلال الإسرائيلي المجحفة بحق مريضات السرطان خلال العدوان القائم، جعلت المئات منهن يعانين من واقع صعب للغاية يصارعن فيه تفاقم الأوجاع، وقلق انتشار المرض، ومواجهة خطر الموت المحقق.

فيما يلي إفادة سعدية إبراهيم محمود أبو هربيد، 44 عاماً، نازحة من بلدة بيت حانون إلى مدرسة دير البلح الابتدائية المشتركة :[38]

"أنا مريضة سرطان اسكن في مدينة بيت حانون وهى منطقة حدودية عادةً عندما يحدث أي عدوان نقوم بالنزوح إلى جباليا. بتاريخ 2023/10/7 الساعة 4 عصراً نزحنا الى مدرسة حلب في جباليا فمع شدة الأحزمة النارية التي شنها جيش الاحتلال والدخان المصاحب لها، هربت بدون حذاء ولم أتمكن أخذ أي شيء معي سوى شنطة يد صغيرة. لقد جلست على الرصيف عشرات المرات أثناء طريقنا إلى المدرسة فقد كنت متعبة جداً من آخر جلسة علاج بالكيماوي بتاريخ 2023/9/29، لقد كنت اتوقع الموت في أي لحظة. كان من المفترض أن يكون لدي موعد لجلسة جرعة كيماوي في مستشفى الصداقة التركي بتاريخ 2023/10/10 ، ولكن لم أتمكن من أخذها نتيجة الحرب وخطورة الطريق للمستشفى.

بعد اشتداد القصف وإلقاء الفسفور الأبيض بالقرب من المدرسة ورؤية الشهداء والمصابين في المكان كوننا كنا على مقربة من المستشفى الإندونيسي ووضعي الصحي لا يحتمل أن استنشق البارود او الدخان، قررنا التوجه إلى الجنوب خوفاً من قيام الاحتلال بإغلاق الطريق بين الشمال والجنوب واضطر إلى المشي على الاقدام. فنزحنا بتاريخ 2023/10/10م إلى مدرسة دير البلح الابتدائية المشتركة. لقد فاتني الآن 10 جلسات للكيماوي كان من المفترض أني أنهيتهم الآن لكن نتيجة الحرب واستهداف مستشفى الصداقة التركي لم أستطع أخذهم. لقد كنت أحتاج لجرعة كل 15 يوم وذلك لصعوبة وضعي الصحي. وبتوقف العلاج تضاعفت معاناتي مما أدى إلى تفاقم الألم وصعوبة النوم في الليل من شدته.

بالإضافة إلى ذلك، أعاني من انعدام النظافة في مركز الإيواء وعدم وجود أكل صحي فلا يوجد أي نوع من الخضار أو الفاكهة رغم ضعف مناعتي. وأعاني أيضاً من شدة البرد حتى أصبحت أشعر بوجع العظام ينخر جسمي ولا يوجد مسكنات للألم أستطيع أخذها، طوال الليل أصرخ من شدة الألم. كل يوم أراجع لجنة تنسيق سفر المرضى في مستشفى شهداء الأقصى لمعرفة متى موعد سفري، حيث أنني حصلت على تحويلة عاجلة إلى الإمارات العربية المتحدة في شهر نوفمبر الماضي، وحتى الآن لم يدرج اسمي في قائمة كشوفات سفر المرضى، ولم أتمكن من استكمال علاجي. فوق كل هذا الألم لدي مخاوف شديدة من انتشار المرض في جسدي وأن يصل إلى مرحلة لا يفيد بها العلاج".

"محامية المركز سماح عاشور أثناء تلقيها الإفادة من السيدة سعدية ابو هربيد"

[38] تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 2023/2/28 في مدرسة شهداء دير البلح الابتدائية المشتركة، وسط قطاع غزة - دير البلح.

فيما يلي إفادة المواطنة نهى فتحي يوسف حسنين،29عام، مريضة سرطان قولون منذ خمسة سنوات تقريباً، سكان الشيخ رضوان، نازحة إلى مدرسة أبو يوسف النجار الابتدائية - رفح :[39]

"في السابع من أكتوبر كنت أتابع الأخبار على الانترنت لغاية متابعة حركة المعبر والسفر، كون أن اليوم التالي هو موعد سفري لمستشفى المطلع في القدس لأخذ جرعة الكيماوي، ولعمل فحوصات للكبد والرحم، وكنت قد جهزت نفسي وأغراضي للسفر. بقينا يومها في البيت وشعرت باليأس والإحباط وأيقنت بأنني لن أسافر للعلاج، ولكن كان لدي أمل أن تتوقف الحرب فمعي تصريح من السلطات الإسرائيلية لمدة ثلاث أشهر، ولم أتوقع أن تطول الحرب كل هذه الأشهر. لم أستطع فحص الكبد في مستشفى الشفاء لأنها في حالة طوارىء بسبب الجرحى والشهداء. أحسست أن كل الأبواب أُغلقت في وجهي، وبقيت في البيت أبكي وأدعو اللَّه لأنني لن أستطيع إكمال علاجي، ومرضي كان في حالة استقرار وإذا انقطع علاجي فإن وضعي الصحي سيتدهور. في يوم 2023/10/19 استيقظت لصلاة الفجر وأنا جالسة قبل النهوض تشنجت وفقدت الوعي من حالة الخوف والتوتر التي أعيشها واستغرق الأمر وقتاً حتى استطعت الاستيقاظ مجدداً.

منذ بداية الورم وأنا أعاني من نزيف من فتحة الشرج وطوال هذه الفترة وأنا ألبس فوط صحية بسبب الدم الذي ينزف. وكنت قد أجريت بتاريخ 2022/2/20 عملية لتركيب فتحة جانبية من الأمعاء؛ لكي تساعد في إخراج الفضلات. إلا أنني في المدرسة – مكان نزوحي- لم أتمكن من التغيير على العملية أو إجراء تعقيم لها، فالغرف لا يوجد بها خصوصية، مما يضطرني إلى الذهاب على الحمام في الطابق الأرضي، وهو بحالة سيئة جداً، غير معقم وأخاف من التقاط فايروس أو أي مرض لأن مناعتي ضعيفة جداً، فأحاول غسل الحمام وتنظيفه وهذا كان يأخذ مني الكثير من الوقت مما يسبب تذمر باقي النساء.

بتاريخ 2023/12/11 استيقظت من النوم صباحاً وأرجلي متشنجة وحوضي متصلب بدأت بالبكاء من الخوف على ظرفي الصحي الذي تدهور بعد فترة من انعدام العلاج. نقلوني إلى مستشفى أبو يوسف النجار وهناك وفي نفس اليوم حرر لي الطبيب المختص تحويلة عاجلة. وأبلغوني أنه لا يوجد لك علاج هنا واذهبي إلى البيت. زاد النزيف لدي وأصبحت بحاجة لحفاظات كبار السن لاستيعاب كمية الدم التي تنزف من فتحة الشرج والمهبل، بدأت أعاني من صعوبة شراء الحفاظات وتوفيرها كون أن ثمنها باهظ جداً لظرفي المادي، أصبحت استعيض عنها أحيانا باربع فوط صحية أقوم بالصاقهن مع بعضهن البعض لتشكيل حفاظة ومنع تسرب الدم.

[39] تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ 2024/3/12، في مدرسة أبو يوسف النجار الإبتدائية، محافظة رفح.

أصبت بمغص شديد وانتفاخ في البطن وصعوبة في إخراج الفضلات، كل ذلك ناجم عن سوء التغذية، خلال تلك الفترة وعدم توفر العلاج الخاص بي، وأيضا ازداد الألم في منطقة العملية. ذهبت مرة أخرى لمستشفى أبو يوسف النجار بتاريخ 2024/2/18 كنت أصرخ من شدة الألم وأستفرغ ولا استطيع الحركة، تم وضعي في غرفة الإيواء لمستشفى أبو يوسف النجار، وعلى هذا الحال لم أحقق أي نتيجة كون المستشفى غير مجهزة وغير صالحة لاستقبال مريضات السرطان.

وبتاريخ 2024/2/19 وهو اليوم التالي لتواجدي بالمستشفى حدث لدي انتفاخ في مكان العملية واعطوني ابرة عبارة عن مسكن فقط، ومن ثم كتبوا لي ورقة خروج من المستشفى، وعدت إلى مركز الإيواء. نمت بسبب المسكن على جانبي الأيمن كون أن العملية في الجانب الأيسر، إلى أن استيقظت في منتصف الليل وأنا اشعر ببلل فقمت بايقاظ والدتي معتقدة بأن كيس الاخراج قد قُطع، وعندما قامت والدتي بالكشف على جسمي وجدت بان العملية قد انفجرت وأخرجت مدة، وكان الانفجار عبارة عن فتحتين في المنطقة وعندما وقفت لتنظيف نفسي خرجت مادة صفراء بكميات كبيرة وضغطت عليها لتنظيفها لكي أقوم بتعقيمها ووضع الشاش عليها، تفاجأت بعد الانتهاء من لبس ملابسي بأنها عادت للسيلان بكميات كبيرة، وبقيت على هذه الحالة حتى الصباح صباح يوم 2024/2/20 ذهبت للممرضة في مدرسة الإيواء المجاورة لنا كون ان المدرسة التي أتواجد بها لا يوجد بها طاقم طبي، فقالت لي الممرضة هذا ليس اختصاصي واذهبي لمستشفى أبو يوسف النجار، وتواصلت مع الاسعاف وعندما حضر ونقلني للمستشفى وضعوني على الأرض لعدم وجود أسرة. مكثت ثلاث أيام في المستشفى كان يغيروا لي على مكان العملية. ثم خرجت وأصبحت أغير وأعقم جرحي بنفسي لعدم وجود طبيب في مركز الايواء عدا عن عدم توفير أكياس الغيار الطبية.

ومن جانب آخر، أعاني من ظروف صعبة وقلة تغذية وضرورة الاستمرار على أخذ الملين لإخراج الفضلات، وهو غير متوفر؛ لذلك أحاول جاهدة على عدم اخذه باستمرار للاحتفاظ بالكمية التي معي أطول مدة ممكنة، وهذا يزيد من آلامي ومعاناتي. لا استطيع شراء الفيتامينات والعلاجات لعدم توفره. "

"محامي المركز أحمد البرعي اثناء تلقيه الإفادة من السيدة نهى حسنين"

رابعاً: انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه مريضات السرطان تدخل ضمن جريمة الإبادة الجماعية المستمرة منذ بداية العدوان الإسرائيلي:

تدخل الانتهاكات الإسرائيلية بحق مريضات السرطان خلال العدوان العسكري المستمر منذ السابع من أكتوبر لعام 2023 وما أسفرت عنه من وفاة عدد من مريضات السرطان وجعلت بقيتهن يواجهن خطر الموت في كل يوم ضمن جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في قطاع غزة. وذلك وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية التي تنص" في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أياً من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

أ) قتل أعضاء من الجماعة.

ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ت) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

كذلك تعتبر الانتهاكات الإسرائيلية بحق مريضات السرطان جريمة إبادة جماعية وفقاً للمادة السادسة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتي تنص: "لغرض هذا النظام الأساسي تعني "الإبادة الجماعية" أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه, إهلاكاً كلياً أو جزئياً:-....

أ) قتل أفراد الجماعة

ب) إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.

ت) إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً.

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2024، طالبت فيه الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ تدابير مؤقتة فوراً لحماية الفلسطينيين ومنع الإبادة الجماعيّة في غزة. وبتاريخ 16 فبراير 2024 طالبت المحكمة أيضاً الإحتلال الإسرائيلي بالتنفيذ الفوري والفعال واحترام التدابير التي أشارت إليها في قرارها السابق في مرحلة أوليةفي دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد الإحتلال الإسرائيلي. وقد أوضحت الحقائق المطروحة في هذا التقرير أن الاحتلال الإسرائيلي قد تجاهل قرارات المحكمة ولا يزال يواصل ارتكاب هذه الجريمة دون احترام لأدنى معايير الإنسانية تجاه المدنيين في قطاع غزة، بما في ذلك النساء مرضى السرطان.

التوصيات :

إن انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي الجسيمة لحقوق مريضات السرطان في الحياة و الصحة وكذلك حقهن في التنقل والوصول إلى أماكن الاستشفاء يدخل ضمن أفعال الإبادة الجماعية فهو يزيد من حالات وفاة النساء المدنيين، وعلى ضوء ذلك يطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المجتمع الدولي بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي من أجل إجباره على:

- وقف أفعال الإبادة الجماعية كافة بما فيها القيود المفروضة على سفر مريضات السرطان والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة أعداد الضحايا من النساء المدنيين في قطاع غزة.

- تنفيذ الأوامر المؤقتة الصادر عن محكمة العدل الدولية الأخيرة من أجل التمكين من توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية بالإضافة إلى منع جميع أشكال العنف. ويدخل من ضمنها السماح بإعادة تشغيل مستشفى الصداق التركي- الفلسطيني بجميع طاقمه ومعداته بالإضافة إلى إمداده بالأدوية والعلاجات الضرورية.

- القيام بالتزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال، حيث يقع على عاتقها ضمان تمتع كل إنسان بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وكذلك سهولة وصولهم للرعاية الصحية.

- رفع الحصار الإسرائيلي بالكامل عن قطاع غزة وعدم القبول بتخفيفه.